الاستثمار الذكي .. الزراعة والأمن الغذائي

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 14 مارس 2021

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

يقال والعهدة على الراوي إن الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل قال ذات يوم: «إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع ولا تلبس مما تصنع أمة محكوم عليها بالتبعية والفناء»، ونحن لا نختلف قيد أنملة عن هذه المقولة أيًا كان قائلها، وذلك بسبب أن التبعية تفرض دائمًا على الأمة التي لا تنتج، بمعنى أن الأمة أو الدولة التي تعتمد فقط على المنتج الخارجي أو المستثمر الخارجي – وبحسب ما نود أن نوضحه في هذه السلسلة من المقالات – دولة ضعيفة، دولة تابعة لأن المستثمر الذي يأتي من الخارج عادة هو الذي يفرض شروطه وفي المقابل فإن الدولة الضعيفة التي تعتمد على هذه النوعية من المستثمرين تصبح تابعة وضعيفة في فرض شروطها أو بالأحرى أنها لا تستطيع أن تفرض شروطها أيًا ما كانت، وعلى ذلك فإنها حتمًا ستقبل بالشروط الخارجية أيًا ما كانت حتى وإن كانت مجحفة.

ويمكن الملاحظة أن حوالي أحد عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ذات علاقة بطريقة أو بأخرى بالغذاء والأمن الغذائي، ليس ذلك فحسب – وحتى بعيدًا عن أهداف التنمية المستدامة – فإن حياة الإنسان وتلبية احتياجاته وتنمية قدراته بهدف استثماره واستثمار

طاقاته لتنمية الدولة والأجيال مرهونة بتحقيق الأمن الغذاء، فكيف يمكن لشعب جائع أن ينتج ويعمل ويتعلم ؟ وكذلك نطلب منه أن يحقق المستحيل من أجل تنمية الدولة ؟ أي عاقل يقول ذلك.

ومفهوم الأمن الغذائي مفهوم أطلقته منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) في ستينيات القرن الماضي، ومفهوم يختلف بصورة أو بأخرى عن مفهوم الاكتفاء الذاتي أو الاعتماد على الذات، إذ إن المنظمة حصرت مفهوم الغذائي الأمن للدولة في بعده الأساسي وهو «توفير مخزون من الاحتياجات من المواد الغذائية الأساسية، فترة تكفي لأن تتدبر أمر تجديد هذا المخزون لتلافي حصول أي عجز فيه»، أما الفترة الزمنية لكي يكون المخزون استراتيجيًا محققًا للأمن الغذائي للدولة فتختلف من بلد إلى آخر، ومن مادة غذائية إلى أخرى، لكنها في كل الأحوال لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة واحدة.

فإن اعتمدنا هذا المفهوم فإن ذلك ينطوي على ثلاثة أبعاد رئيسة، هي كالآتي:

1. البعد الأول؛ يتعلق بتوفير الغذاء (Availability) الذي يعني توافر كميات كافية منه ضمن المخزون الاستراتيجي.
2. البعد الثاني؛ يتعلق بمأمونية الغذاء وسلامته (Food Safety) من حيث سلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.

3. **البعد الثالث**، **يتعلق بجعله متاحًا بأسعار ضمن القدرة الشرائية لغالبية السكان على الأقل، وبما يمكنهم من الحصول عليه** (**Food Accessibility**)؛ **وهو ما يتطلب دعم أسعاره لبعض الفئات الاجتماعية عند اللزوم، أو تقديمه كمعونات للفئات الأشد فقرًا في الحالات التي تتطلب ذلك.**
4. **وهناك من يضيف بُعدًا رابعًا للأمن الغذائي، هو الاستقرار** (**Stability**)؛ **بمعنى المحافظة على أوضاع الغذاء، بجميع أبعادها الثلاثة السابقة، بعيدًا عن التقلبات.**

اما الاكتفاء الذاتي الغذائي فيعرف «بقدرة المجتمع أو الدولة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كلّ احتياجاته الغذائية محليًا».

وعندما نتحدث عن الوضع الغذائي في الدول العربية فإنه يصعب التحدث عنها – وخاصة عندما نتحدث عن موضوع الأمن الغذائي – كوحدة متكاملة، فهذه الأزمة تحيطها الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي متعددة الجوانب متشعبة الأطراف، كما أنها تختلف في حدتها من قُطر إلى آخر، ففي الدول النفطية وبعض الدول ذات الدخل المتوسط لا يعاني السكان القاطنون فيها من هذه المشكلة بصورة كبيرة، فالطعام بأصنافه وأشكاله وألوانه وفير ومعروض بكثرة في أسواقها، وفي كثير من الأحيان يخضع لقانون العرض والطلب، بل على العكس فإن

هذه الشعوب – كما يعتقد الكثيرون – لا يعانون من نقص في الغذاء بقدر ما يعانون من إفراط في تناول واستهلاك الغذاء، مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى التي لا تتوافر للمواطن فيها القدرة الشرائية للإنفاق على قوت يومه، هذا إن توافر الطعام المناسب في الأسواق.

وهنا يمكن أن يحدث الالتباس والخلط بين مفهومين، هما: توفير الغذاء عن طريق الاستيراد وإنتاجه بالإمكانيات المحلية، وهذا ما نريد أن نتوصل إليه، فعند هذه النقطة تتساوى معظم الدول العربية إن لم نقل جميعها، فهي جميعًا تستورد الغذاء لسكانها على حساب الكثير من المشاريع التنموية والاجتماعية، وفي كثير من الأحيان على حساب – وخاصة الدول الغنية – مدخراتها النفطية، فتجد هذه الدول نفسها غالبًا مدفوعة على الرغم من إرادتها إلى دفع قيمة فاتورة مستورداتها من السلع والمنتجات الغذائية من هذه المدخرات بالعملة الصعبة.

ومن جانب آخر فإن اعتماد الدول العربية على أسواق الغذاء العالمية التي يسيطر عليها عدد محدود من الدول الرأسمالية – وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا، وكندا وأستراليا – يضعها دائمًا في موضع التبعية، وحتى يتم توضيح المشكلة أكثر فإننا نقول إن الوطن العربي يستورد من هذه الأقطار – ذات المصالح المنسجمة إلى حد بعيد – حوالي نصف استهلاكها من القمح، بالإضافة إلى كميات كبيرة من سلع الغذاء الأساسية كالسكر والأرز والذرة وزيوت الطعام

واللحوم ومنتجات الألبان وما شابه ذلك، ومن الجدير بالذكر أن الكميات المستوردة من هذه الأغذية لا تفي إلا بمستويات متواضعة من الاحتياجات التغذوية للكثير من الأقطار العربية، هذا إن تجنبنا الحديث عن الأغذية الملوثة التي لا تصدر إلا للدول العربية.

فعلى الصعيد الأمني فإن اعتماد الدول العربية على مثل هذه الدول ذات المصالح المشتركة والمنسجمة تضعها دائمًا تحت رحمتها، ما يعرض أوضاعها الأمنية وإرادتها السياسية للخطر، فقد تضطرها الظروف إلى الخضوع لمطالب لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها.

والمشكلة – ربما – لا تكمن في ذلك فحسب، وإنما تتزايد سنويًا في الفجوة الغذائية الكبيرة التي تقع بين حجم الاستهلاك المتزايد والإنتاج المحلي العربي المتواضع، فتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة استهلاك المواد الغذائية في الوطن العربي تزيد بمعدل 6٪ سنويًا، بينما نسبة الإنتاج لا تزيد سوى بنسبة 2.5٪ سنويًا في أفضل الحالات، وغني عن الذكر أن هذا العجز وهذه الفجوة بين معدل الإنتاج والاستهلاك يتم سدها بالاستيراد حتى في الدول التي تعتبر منتجة للغذاء.

ويخطئ من يعتقد أن الأزمة يمكن أن تتضح بذكر بعض الأرقام والإحصائيات التي يرد ذكرها في التقارير العالمية لتبين حجم ما يتم استيراده وما يتم إنتاجه محليًا، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإن أزمة إنتاج الغذاء في الوطن العربي في حد ذاته ومدى كفايته أزمة كبيرة، وخاصة

ونحن نعلم أن الوطن العربي يتمتع بوفرة الموارد والإمكانيات ومساحة كبيرة من الأراضي التي يمكن أن تتاح للإنتاج الزراعي، إلا أن هذا الجزء من الكرة الأرضية لم يتمكن حتى الآن من اعتماد الاستثمار الذكي لهذا القطاع من الثروة والموارد والإمكانيات.

ونحن من الذين يعتقدون أن الأزمة أكبر مما نعتقده ويعتقده الكثيرون من أبناء هذه الأرض، وللأسف فإن هذا الجهل لا ينفي وجودها ولا ينفي مدى انعكاساتها على الواقع العربي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل على العكس تماماً، لأن الخطر الذي يداهم الأمة من دون إحساس أو شعور به وتقدير لحجمه وفاعليته يكون بمثابة العدو الذي يتسلل إلى المراكز والقواعد الدفاعية في غفلة من القوم فيباغتهم على حين غرة ويأخذهم أخذ عزيز مقتدر.

يقول الدكتور عبد اللّه الثنيان في كتابه (الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك): «والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن للدول العربية بمواردها المالية التي ابتدأت تتراجع نتيجة تراجع عائدات النفط أن تمول هذه الفجوة ؟ [يقصد المؤلف الفجوة التي تقع بين كميات الاستهلاك والإنتاج المحلي]، وإذا أمكن فهل ستتمكن من الحصول على معظم السلع الغذائية في أسواق الاحتكارات العالمية ومنافسة المشترين ؟ سوف يكون من الصعب الحصول على السلع الغذائية. ومنذ سنين ظهرت تقسيمات سوقية أملتها السياسات الاحتكارية في كثير من السلع

كاللحوم والحبوب، وسوف تشمل غيرها مستقبلاً. والعالم العربي لا يتمتع بأفضلية تسويقية وقد يضطر إلى شراء نوعيات متأخرة من السلع الغذائية. ولا يلغي احتمال اضطراره إلى شراء نفايات الأسواق العالمية إذا أخذ بعين الاعتبار أن العالم العربي ليس لديه قوة تفاوضية لأن صادراته الزراعية في هذا المجال تكاد تكون بلا تأثير يذكر في أسواق السلع الاستراتيجية».

ولسنا هنا نريد أن نطرح الحلول، فهذا المقال محدود بمساحته وطرحه، إلا أن هناك الكثير من الخطط التي يمكن ممارستها للتكثيف الزراعي الذي يعني «تكثيف العائد من استخدام الموارد»، ومن المعروف أنّ محدّدات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لذلك فإن التكثيف الزراعي يتمّ عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعّب من الماء أو كليهما، إلاّ أنّه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.

وحتى في دولة ذات مساحة جغرافية صغيرة مثل دولتنا العزيزة علينا بل ويمكننا أن نعيد التفكير في هذا الموضوع ووضع الحلول الناجعة لذلك، ولكن أن نترك الموضوع من غير دراسة واهتمام، فإن ذلك لا يمكن اعتباره استثمارًا ذكيًا.